

Distr.: General
26 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ملحق إقليمي

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

هذا التقرير مكمل للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/9). وهو يقدم تحليلاً إقليمياً لتنفيذ المواد 51 ومن 53 إلى 57 و59 من الاتفاقية من جانب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، باستثناء المسائل الشاملة التي تتداخل مع الفصل الثاني.



أولاً - مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات تكميلية، مرتبة حسب المنطقة الجغرافية، للتقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/9). وهو يقدّم لمحة عامة عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المستبانة والملاحظات المحددة بشأن تنفيذ المواد 51 ومن 53 إلى 57 و59 من الاتفاقية⁽¹⁾.

2- ويتبع هيكل هذا التقرير هيكل الخلاصات الوافية، إذ يتناول المواد والمواضيع المتصلة اتصالاً وثيقاً في شكل مجموعات. أما البيانات المتعلقة بالمسائل الشاملة في الفصل الخامس، التي تتداخل مع الفصل الثاني من الاتفاقية، والتحليلات المفصلة لتلك المسائل - أي الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرارات الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7، والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة ووحدة الاستخبارات المالية (المواد 14 و52 و58)، فترد في التقرير المواضيعي عن تنفيذ الأحكام ذات الطابع الشامل في الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/10) وملحقه الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2023/10/Add.1).

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القطرية المعدة بشأن الاستعراضات التي اكتملت حتى 31 أيار/مايو 2023، وعددها 72 استعراضاً، وهي تشمل 24 استعراضاً لدول آسيا والمحيط الهادئ، و20 استعراضاً للدول الأفريقية و13 استعراضاً لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، و8 استعراضات لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و7 استعراضات لدول أوروبا الشرقية. ويرتبط التحليل الوارد في هذا التقرير بعدد الخلاصات الوافية المنجزة في كل مجموعة إقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتباين في عدد الدول في كل منطقة، لكي يوفر أساساً للعمل التحليلي لفريق استعراض التنفيذ. وقد استُخدمت رسوم بيانية لتسهيل التمثيل المرئي للبيانات. ولا يُقصد من هذا التقرير أن يكون شاملاً بل أن يحاول تقديم ملخص للمعلومات المتاحة في الاستعراضات القطرية التي أُنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

ثانياً - تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي

ألف - حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

1- حكم عام (المادة 51)

4- قُدِّم ما مجموعه 43 توصية إلى 35 دولة طرفاً بشأن تنفيذ المادة 51 من الاتفاقية، المتعلقة بالمبدأ الأساسي لاسترداد الموجودات ووجود أطر تنظيمية ومؤسسية وتنفيذية متصلة به. ويمكن الاطلاع على معلومات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدول 1 والشكل 1 أدناه.

(1) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في جميع أجزاء التقرير إلى البلدان التي استُخدمت كأمثلة توضيحية للممارسات الجيدة.

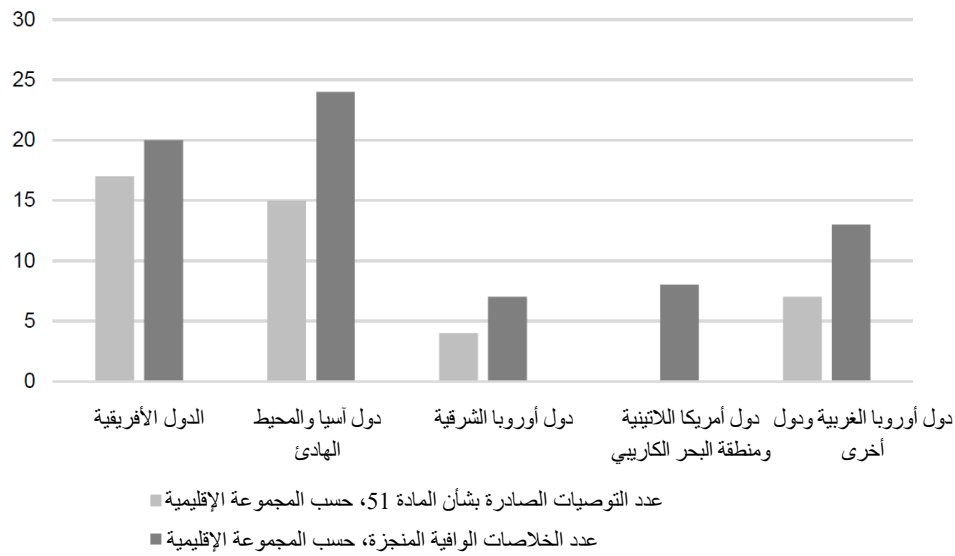
الجدول 1

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 51، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	عدد الدول التي تلقت توصيات		عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	توصيات	توصيات	استعراضاتها
60	17	12	20	الدول الأفريقية
54	15	13	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
57	4	4	7	دول أوروبا الشرقية
0	0	0	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
46	7	6	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل الأول

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 51، حسب المجموعة الإقليمية



5- وتراوحت نسبة الدول، التي تلقت توصيات بشأن المادة 51 بين 46 و60 في المائة في كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، باستثناء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي لم تُستبن لديها أي تحديات في التنفيذ.

6- وتتعلق التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية في الأعم باعتماد تشريعات تُمكن من تبادل المساعدة القانونية في مجال استرداد الموجودات. ولوحظت تحديات مماثلة فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى الحاجة إلى تبسيط إجراءات استرداد الموجودات وتعزيز آلياته. وفيما بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، سلط المستعرضون الضوء في أغلب الأحيان على الحاجة إلى تعزيز نظم جمع البيانات وتيسير الحصول على معلومات وإحصاءات شاملة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات. وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية، شملت التوصيات إنشاء نظام شامل للإدارة الفعالة للموجودات، واعتماد تدابير لتوضيح الجوانب العملية لاسترداد الموجودات، وتوضيح الأدوار المؤسسية في عملية استرداد الموجودات، واعتماد تشريعات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً للاتفاقية.

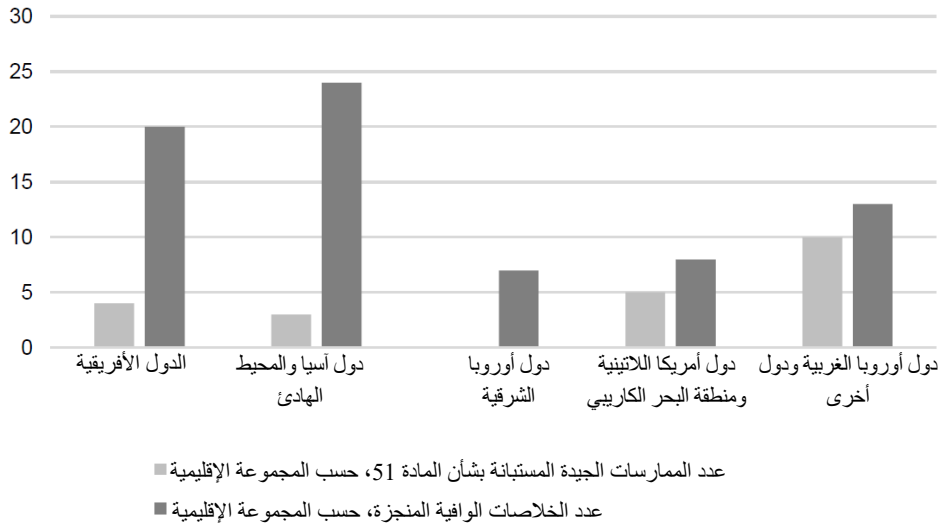
الممارسات الجيدة بشأن المادة 51

7- استبين ما مجموعه 23 ممارسة جيدة فيما يتعلق بإرجاع الموجودات عملاً بالمادة 51 من الاتفاقية في 15 دولة طرفاً في جميع المناطق باستثناء دول أوروبا الشرقية (انظر الشكل الثاني). وكان من بين الممارسات الجيدة الشائعة التي استبينت لدى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى إنشاء أجهزة أو وحدات مكرسة للتعاون الدولي على استرداد الموجودات.

8- ومن الممارسات الجيدة المستبانة في دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي سلط المستعرضون الضوء عليها، إنشاء كيانات متخصصة أو إسناد أدوار معينة للكيانات القائمة من أجل تيسير التعاون الدولي في جملة أمور، من بينها إجراءات استرداد الموجودات، في كل من أيرلندا وبلجيكا وفرنسا والنرويج. وشملت الممارسات الجيدة المستبانة في الدول الأفريقية عدداً من حالات استرداد الموجودات اضطلعت بها نيجيريا بنجاح بالاستناد إلى اتفاقات ثنائية ومبدأ المعاملة بالمثل، وما تبديه تلك الدولة من استعداد ورغبة حيال تشاطر خبراتها في محافل دولية مختلفة، ولاسيما في مجال استرداد الموجودات. وفي جنوب أفريقيا، أثنى المستعرضون على عمليات إدارة طلبات استرداد الموجودات الواردة من خلال القنوات غير الرسمية. وفيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ، أثنى المستعرضون على سري لانكا لتوفيرها استمارات نموذجية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإنشائها لفرقة عمل معنية بتنسيق الجهود الرامية إلى التحري عن موجودات الدولة وإيراداتها والكشف عنها وتتبعها وحجزها وإحالتها. ومن الممارسات الجيدة التي استبينت في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي استعراض المكسيك لمشاريع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها رسمياً.

الشكل الثاني

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 51، حسب المجموعة الإقليمية



2- الإرسال التلقائي للمعلومات (المادة 56)

9- استبين ما مجموعه 22 تحدياً لدى 21 دولة طرفاً في تنفيذ المادة 56، المتعلقة بالنقل التلقائي للمعلومات. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدول 2 والشكل الثالث أدناه.

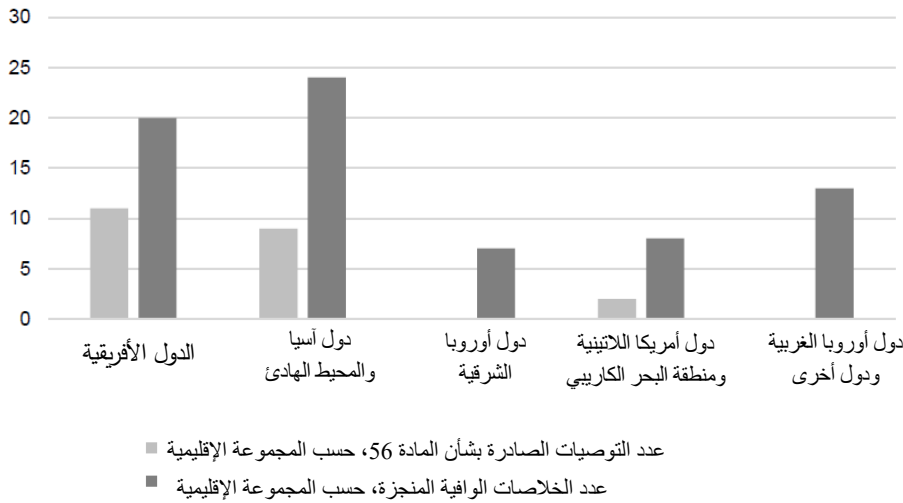
الجدول 2

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 56، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	الدول
50	11	10	20	الدول الأفريقية
38	9	9	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
0	0	0	7	دول أوروبا الشرقية
25	2	2	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0	0	0	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل الثالث

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 56، حسب المجموعة الإقليمية



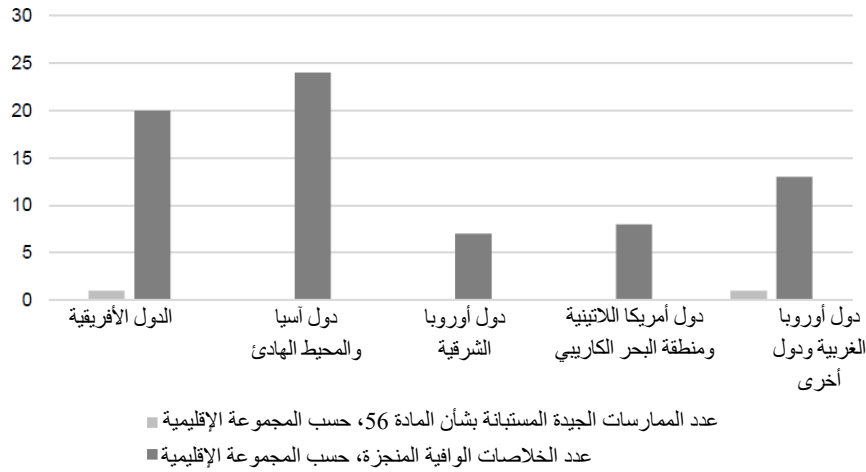
10- واستبين 21 تحدياً بشأن الحاجة إلى التمكين من تقاسم المعلومات تلقائياً واستباقياً مع النظراء الدوليين، معظمها في الدول الأفريقية (10) ودول آسيا والمحيط الهادئ (9)، واثنان في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 56

11- استبان المستعرضون ممارستين جيدتين في تنفيذ المادة 56 في دولة أفريقية وإحدى دول أوروبا الغربية ودول أخرى، حيث لاحظوا أن جنوب أفريقيا تعين مسؤولي اتصال في ولايات قضائية أخرى لتيسير التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، بما يشمل الطلبات المقدمة في إطار قضايا استرداد الموجودات، بينما سلطوا الضوء في البرتغال على عمليات التقاسم التلقائي للمعلومات مع عدد كبير من النظراء، مما أدى إلى حالات ملموسة من النجاح في تجميد الموجودات.

الشكل الرابع

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 56، حسب المجموعة الإقليمية



3- الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المادة 59)

12- استبين أربعة وعشرون تحدياً في التنفيذ لدى عدد مماثل من الدول الأطراف بشأن المادة 59 من الاتفاقية، المتعلقة بالاتفاقات أو الترتيبات المبرمة من أجل تعزيز التعاون الدولي بموجب الفصل الخامس. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدول 3 والشكل الخامس أدناه.

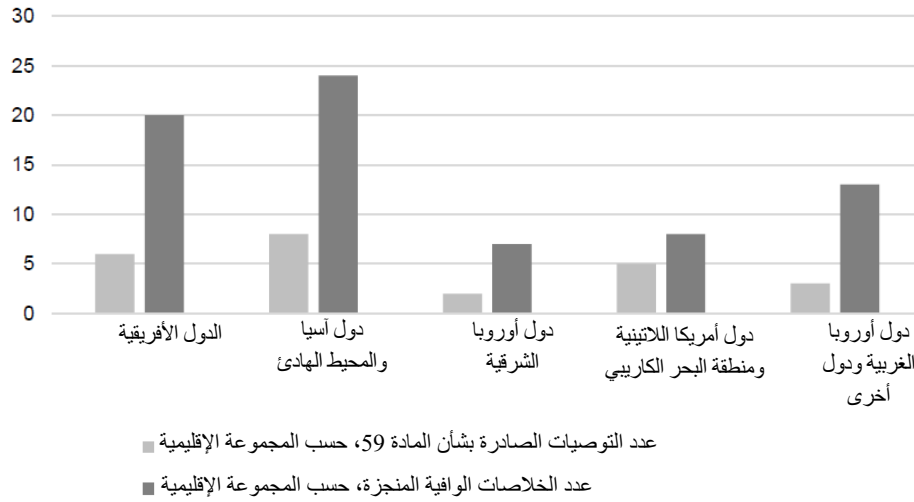
الجدول 3

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 59، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	عدد الدول التي تلقت إجمالي عدد التوصيات المتلقاة		عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها
	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها
30	6	6	20	الدول الأفريقية
33	8	8	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
29	2	2	7	دول أوروبا الشرقية
63	5	5	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
23	3	3	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل الخامس

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 59، حسب المجموعة الإقليمية

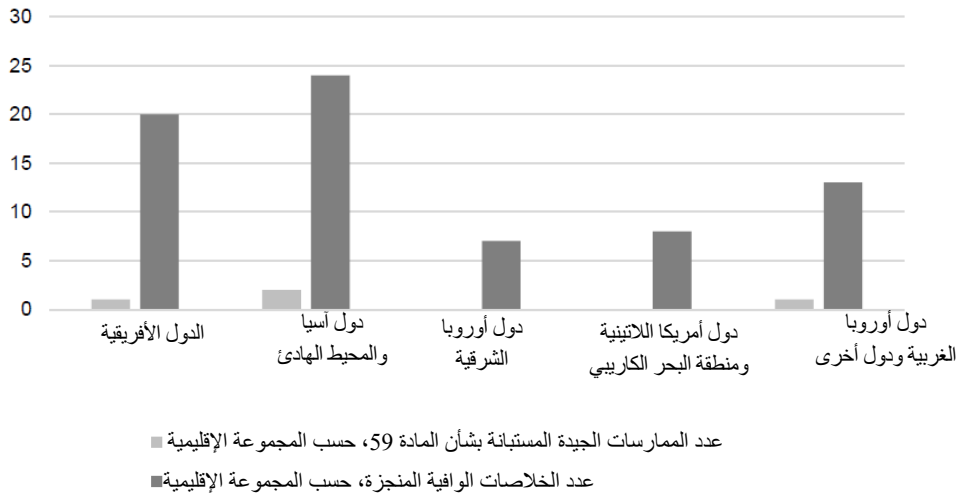


13- وتلقت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر عدد نسبيًا من التوصيات فيما يتعلق بتنفيذ المادة 59. وفي حين أن تحديات متصلة بالمادة 59 قد استبينت في أقل من ثلث الدول في جميع المناطق الأخرى، فقد تلقت خمس من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثماني التي أنجزت بشأنها استعراضات الدورة الثانية توصيات للنظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات محددة مع دول أخرى لزيادة فعالية التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات. وفي دول آسيا والمحيط الهادئ، كانت التوصيات تتعلق بصورة أكثر تواترًا باستخدام الاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة واسترداد الموجودات.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 59

14- استبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 59 في دولتين من دول آسيا والمحيط الهادئ، ودولة أفريقية واحدة، وإحدى دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ففي كل من إندونيسيا ومنغوليا وإيطاليا، سلط المستعرضون الضوء على استخدام الشبكات أو مذكرات التفاهم في هذا الشأن. وفي بوركينا فاسو، لاحظ المستعرضون أن وكالة مكافحة الفساد تستخدم الاتفاقية في تعاملاتها مع نظرائها الأجانب.

الشكل السادس

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 59،
حسب المجموعة الإقليميةباء - تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي
في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي في مجال المصادرة (المواد 53 و 54 و 55)

1- الاسترداد المباشر للممتلكات (المادة 53)

15- قَدِّم ما مجموعه 76 توصية إلى 39 دولة طرفاً بشأن المادة 53 من الاتفاقية، المتعلقة بتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدول 4 والشكل السابع أدناه. ويقدم الشكل الثامن لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 53.

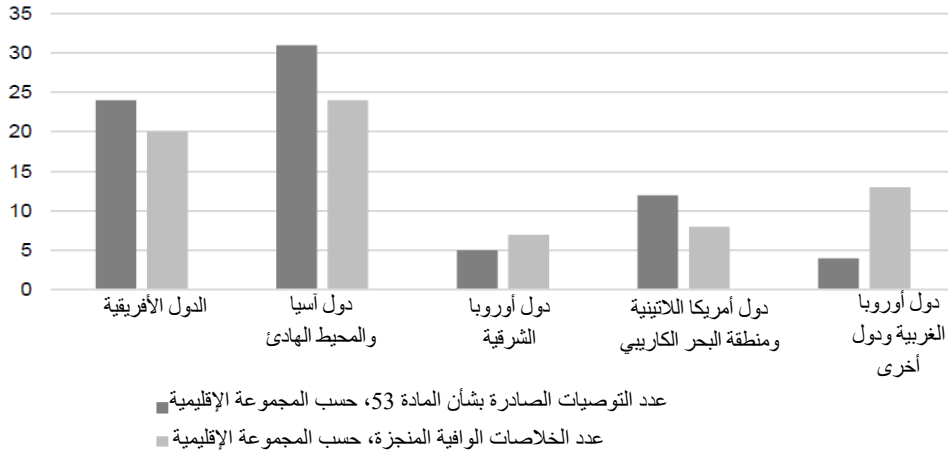
الجدول 4

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 53 من الاتفاقية، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
70	24	14	20	الدول الأفريقية
59	31	14	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
43	5	3	7	دول أوروبا الشرقية
63	12	5	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
23	4	3	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

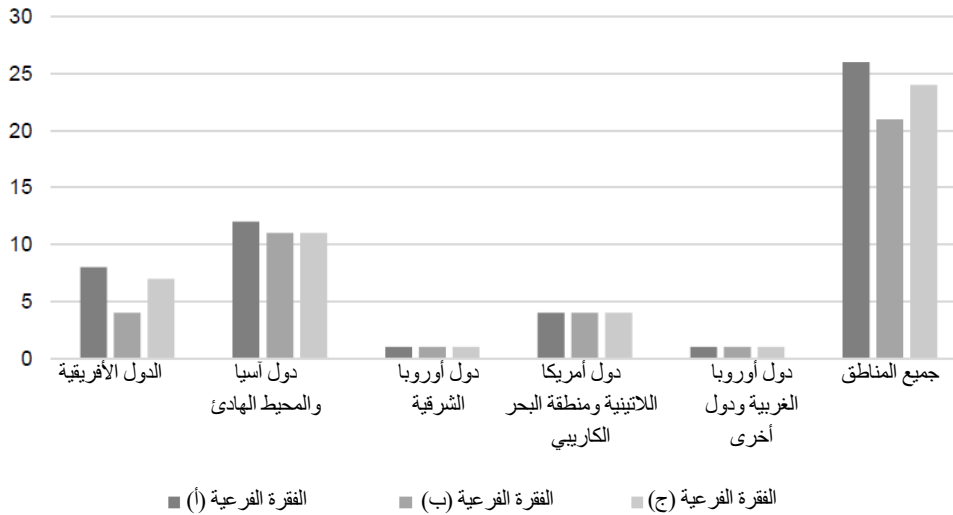
الشكل السابع

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 53، حسب المجموعة الإقليمية



الشكل الثامن

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 53، حسب المجموعة الإقليمية وإجمالاً



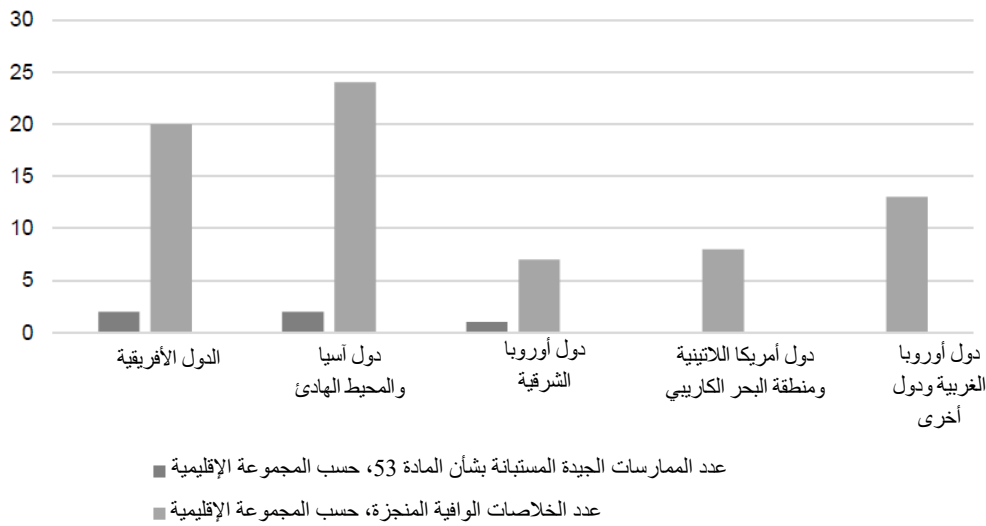
16- وتلقت الدول الأفريقية أكبر عدد نسبي من التوصيات المتعلقة بالمادة 53، حيث تلقت 70 في المائة من الدول الأفريقية العشرين، التي أنجزت استعراضاتها، توصيات. واستبينت تحديات بشأن ما مجموعه 63 في المائة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتلتها دول آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 58 في المائة، ودول أوروبا الشرقية بنسبة 43 في المائة، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى بنسبة 23 في المائة. واتصلت التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ بصورة أكثر تواتراً باعتماد أحكام تشريعية واضحة تكفل للدول الأطراف الأخرى إمكانية رفع دعاوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار وإثبات حقوقها في الممتلكات المكتسبة عن طريق ارتكاب جرائم أو إثبات ملكيتها لتلك الممتلكات، في حين أن التوصيات الموجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية ودول أخرى أشارت في أكثر الأحيان إلى ضرورة رصد كيفية تطبيق السلطة القضائية وتفسيرها للتشريعات القائمة، مع التوصية بإصلاح التشريعات عند الاقتضاء.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 53

17- استبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 53، المتعلقة بتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات، في دولتين أفريقيتين ودولتين من دول آسيا والمحيط الهادئ وإحدى دول أوروبا الشرقية. ففي السنغال وكابو فيردي، سلط المستعرضون الضوء على أن قانون الإجراءات المدنية يمنح الدول الأجنبية نفس المركز القانوني الذي يتمتع به أي شخص اعتباري آخر. ولاحظ المستعرضون بالمثل في كل من الاتحاد الروسي وباكستان أن الدول الأجنبية لديها الحق في رفع دعاوى مدنية.

الشكل التاسع

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 53، حسب المجموعة الإقليمية



2- استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة (المادتان 54 و55)

18- فيما يتصل بالمادتين 54 و55، المتعلقةتين باسترداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة، قدم المستعرضون ما مجموعه 260 توصية إلى 63 دولة، أي ما يعادل 88 في المائة من جميع الدول المستعرضة البالغ عددها 72 دولة. وكان من بين تلك التوصيات 150 توصية بشأن الإطار القانوني المنشأ بموجب المادة 54 و110 توصيات بشأن الممارسات المقررة بموجب المادة 55. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدولين 5 و6 والأشكال من العاشر إلى الثالث عشر أدناه. ويقدم الشكلان الحادي عشر والثالث عشر لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 54 وكل فقرة من المادة 55.

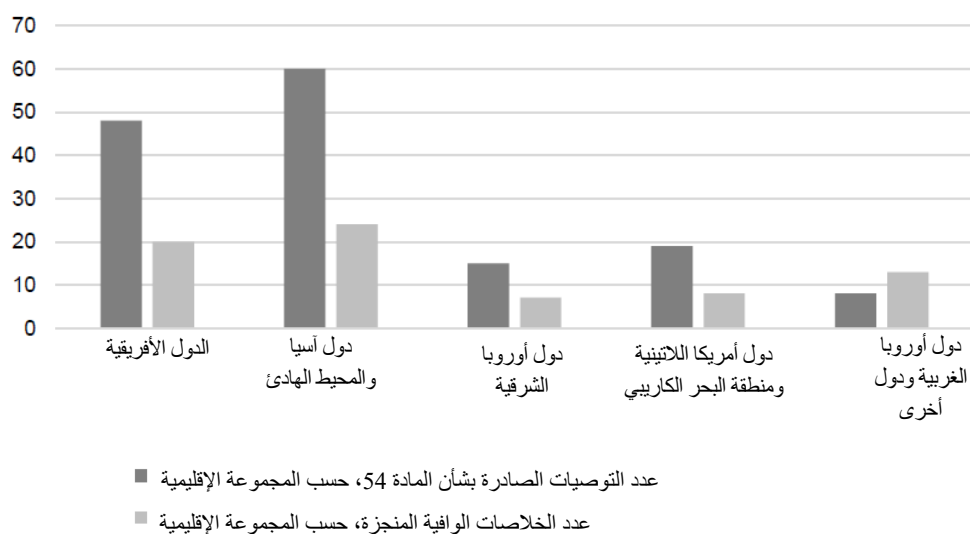
الجدول 5

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 54، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	الدول
75	48	15	20	الدول الأفريقية
79	60	19	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
86	15	6	7	دول أوروبا الشرقية
75	19	6	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
38	8	5	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

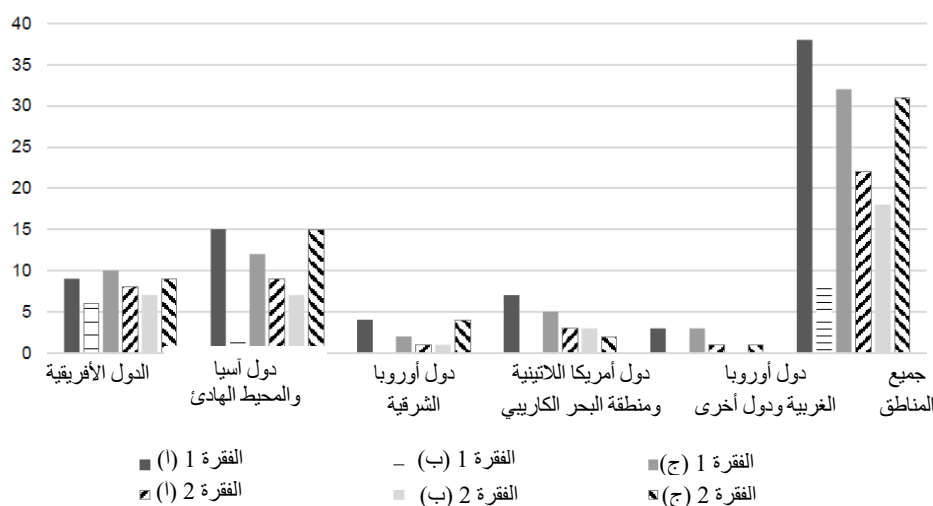
الشكل العاشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 54، حسب المجموعة الإقليمية



الشكل الحادي عشر

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 54، حسب المجموعة الإقليمية وإجمالاً



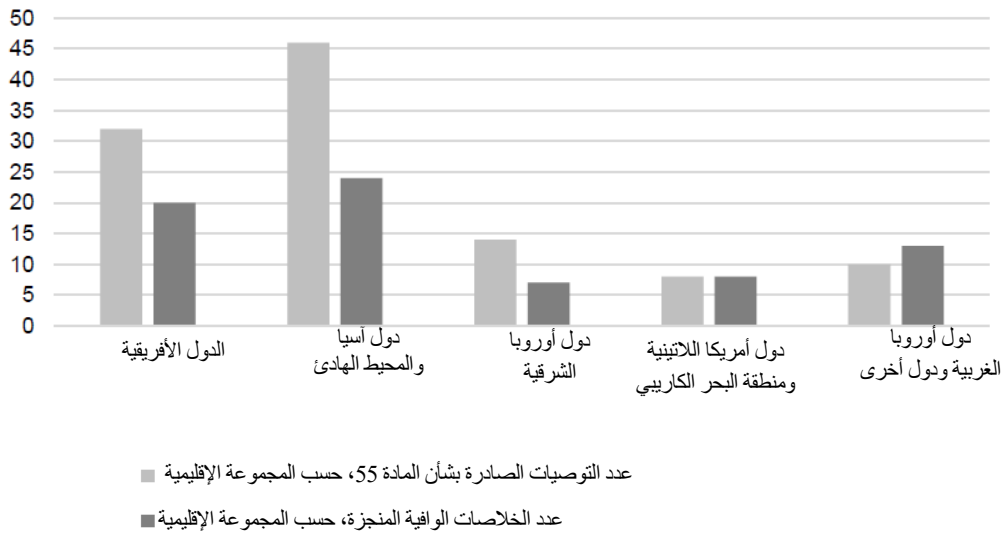
الجدول 6

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 55 من الاتفاقية، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	عدد الدول التي تلقت توصيات		عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	الدول الإقليمية
	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات		
80	32	16	20	الدول الأفريقية
71	46	17	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
86	14	6	7	دول أوروبا الشرقية
63	8	5	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
46	10	6	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

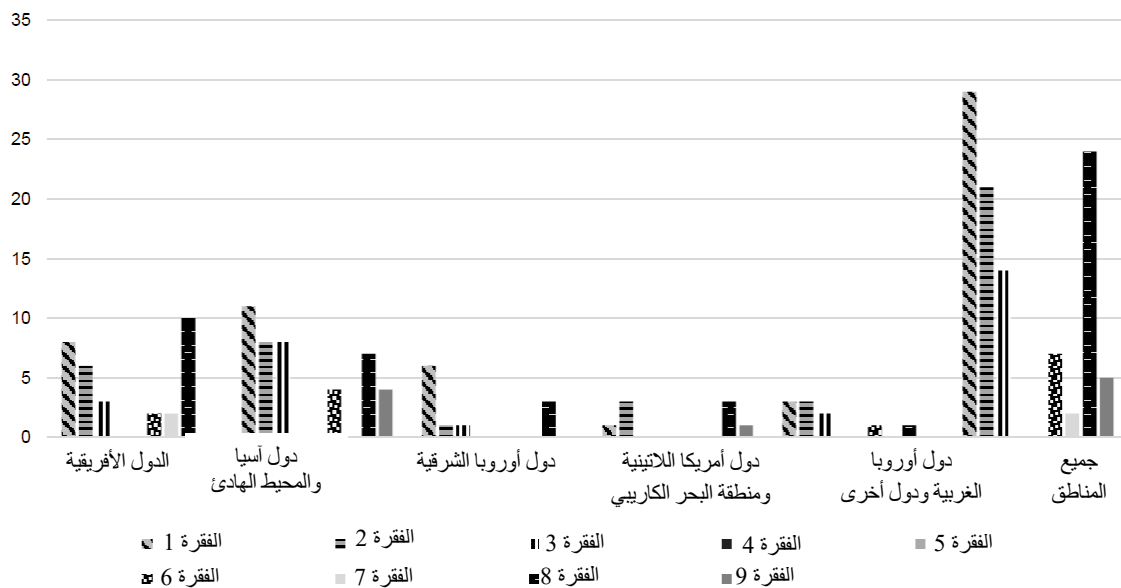
الشكل الثاني عشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 55، حسب المجموعة الإقليمية



الشكل الثالث عشر

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من المادة 55، حسب المجموعة الإقليمية وإجمالاً



- '1' المصادرة من خلال قرار قضائي في جرائم غسل الأموال (الفقرة 1 (ب) من المادة 54)
- 19- لم تُستبن أي اتجاهات إقليمية معينة بشأن المصادرة من خلال قرار قضائي في جرائم غسل الأموال.
- '2' المصادرة دون إدانة جنائية (الفقرة 1 (ج) من المادة 54)
- 20- صدرت 31 توصية بشأن التمكين من تبادل المساعدة القانونية لأغراض المصادرة غير المستندة إلى إدانة، وقد قُدِّم أكثر من ثلثها (11) إلى دول آسيا والمحيط الهادئ، وما يقرب من الثلث (9) إلى الدول الأفريقية، و5 توصيات إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و3 توصيات إلى دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولم تُلاحظ أي اتجاهات إقليمية فيما يتعلق بمضمون التوصيات.
- '3' إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية وطلبات المصادرة الأجنبية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54 والفقرة 1 من المادة 55)
- 21- تلقت أربع وثلاثون دولة من جميع المناطق توصيات بشأن الإطار القانوني، الذي يُمكن من الإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية وفقاً للفقرة 1 (أ) من المادة 54، والتطبيق العملي له وفقاً للفقرة 1 من المادة 55. ولم تُستبن أي اتجاهات إقليمية معينة فيما يتعلق بأي من هذين الأمرين.
- '4' إنفاذ أوامر التجميد أو الحجز الأجنبية أو التدابير المؤقتة بناء على طلبات أجنبية (الفقرة 2 من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55)
- 22- تلقت عشرون دولة من جميع المناطق توصيات بشأن الإطار القانوني الذي يمكن من التجميد والحجز أو اتخاذ تدابير مؤقتة أخرى تمثياً مع الفقرة 2 من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55. وانصبت معظم التحديات المستبناة في هذا الشأن على تلك التدابير المؤقتة وتعلقت باتخاذ التدابير اللازمة لكشف عائدات الجريمة واقتفاء أثرها وتجميدها وحجزها من أجل مصادرتها لاحقاً. ولم تُستبن أي اتجاهات إقليمية معينة.
- '5' تدابير إضافية للحفاظ على الممتلكات (الفقرة 2 (ج) من المادة 54)⁽²⁾
- 23- استبان المستعرضون تحديات في تنفيذ الفقرة 2 (ج) من المادة 54، المتعلقة باعتماد تدابير للحفاظ على الممتلكات دون طلب محدد، لدى دول أطراف من جميع المناطق.
- '6' الشروط الأساسية والمحتوى المطلوب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة (الفقرتان 3 و4 من المادة 55)
- 24- لم تُلاحظ أي اتجاهات إقليمية بشأن الفقرتين 3 و4، المتعلقة بالشروط الأساسية والمحتوى المطلوب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، حيث تلقت دول أطراف من جميع المناطق، باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، توصيات بشأن توفير مواصفات تشريعية أو إدارية للشكل والمحتوى المطلوبين لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، أو اعتماد دليل عملي أو إرشادات أخرى بشأن استرداد الموجودات من أجل الدول الطالبة.

(2) جرى استعراض إدارة الموجودات المحجوزة أو المصادرة ضمن إطار الدورة الأولى وهي غير مشمولة في استعراضات الدورة الثانية، ويمكن الاطلاع على تحليل أعمق لهذا الموضوع في التقريرين الموضوعيين المتعلقين بدورة الاستعراض الأولى، وهما التقرير الصادر عن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (استعراض المواد 29-30) (CAC/COSP/IRG/2016/7) والتقرير الصادر عن تنفيذ الفصل (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2016/5) على الصعيد الإقليمي.

7' أسباب رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (الفقرتان 4 و7 من المادة 55)

25- فيما يتعلق بأسباب رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تلقت دولتان أفريقيتان توصيات بالنظر في وضع حد أدنى لقيمة الممتلكات التي يعتد بها للائتمثال لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والنظر في وضع تشريعات داخلية شاملة تنص على الشروط الموضوعية والإجرائية اللازمة للمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك تحديد أسباب واضحة للرفض. وتلقت إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ توصية باعتماد تدابير تشريعية لتنظيم إجراءات تقديم الطلبات والمحتوى المطلوب للطلبات وأسباب الرفض والجوانب الإجرائية الأخرى تنظيماً شاملاً.

8' التشاور مع الطرف الطالب (الفقرة 8 من المادة 55)

26- فيما يتصل بالفقرة 8 من المادة 55، المتعلقة بالتشاور مع الدولة الطرف طالبة قبل رفع التدابير المؤقتة، فإن التوصيات الصادرة إلى الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ أشارت في أغلبها إلى تعديل التشريعات لهذا الغرض. وعلى النقيض من ذلك، أشار المستعرضون في دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى على نحو أكثر تواتراً إلى ضرورة ضمان إتاحة الفرصة للدولة الطرف طالبة، في إطار الممارسة العملية، لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة التدابير المؤقتة.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 54

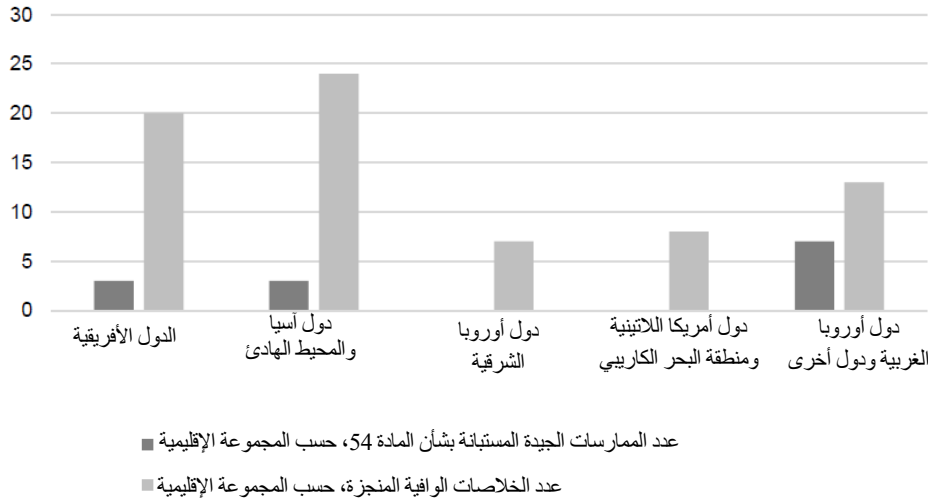
27- استبينت ممارسات جيدة بشأن المادة 54 في سبع دول من أوروبا الغربية ودول أخرى، وثلاث دول أفريقية، وثلاث دول من آسيا والمحيط الهادئ.

28- وتتصل خمس من الممارسات الجيدة بتنفيذ الدول الأطراف للفقرة 1 (ج) من المادة 54، المتعلقة بالتمكين من تبادل المساعدة القانونية في مجال المصادرة غير المستندة إلى إدانة. واستبان المستعرضون هذه الممارسات الجيدة في ست دول أطراف من ثلاث مناطق، هي أيرلندا وإيطاليا وجزر سليمان وقبرص وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وموريشيوس.

29- وتتعلق الممارسات الجيدة الأخرى بإنفاذ أوامر الحجز والتجميد والمصادرة الأجنبية، ومنها وجود تشريعات مفصلة وشاملة بشأن هذه المسألة في إحدى دول أوروبا الغربية. وفي أوروبا الغربية أيضاً، لاحظ المستعرضون أن أوامر تجميد داخلية صدرت في إحدى الدول دون أمر من محكمة أجنبية على أساس طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة أو تقارير إعلامية ودون اشتراط أن تمر هذه الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية، وأن بوسع السلطات في دولة أخرى أن تتصرف بناء على المعلومات المقدمة من أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية لبدء إجراءات داخلية ضد الممتلكات المتأتية من ارتكاب جرائم أجنبية خطيرة. وفي إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ، أثنى المستعرضون على أحكام القانون التي تنص على أن الشهادات الصادرة عن السلطات الأجنبية المختصة التي تقيد بأن أمر المصادرة الأجنبي نافذ وغير خاضع للاستئناف يجب أن تقبلها المحاكم كدليل كاف في هذا الشأن لا يحتاج إلى إثباتات أخرى. ولم تُستبن سوى ممارسة جيدة واحدة بشأن الحفاظ على الممتلكات (الفقرة 2 (ج) من المادة 54)، في دولة واحدة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى يمكنها أن تحافظ على الممتلكات طوعاً دون طلب محدد من دولة طرف أخرى.

الشكل الرابع عشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 54، حسب المجموعة الإقليمية



30- واستُبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 55 في تسع دول أطراف، منها ثلاث دول أفريقية، وثلاث دول من آسيا والمحيط الهادئ، وثلاث دول من أوروبا الغربية ودول أخرى.

31- وشملت الممارسات الجيدة في تنفيذ الفقرة 2 من المادة 55، المتعلقة بتدابير كشف عائدات الجريمة واقتفاء أثرها وحجزها وتجميدها بناء على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وجود هيكل متخصص لتيسير استرداد الموجودات وإرجاعها في جنوب أفريقيا، وإنشاء منصة مكرسة لكشف الموجودات الإجرامية ووجود سجل مصرفي مركزي في فرنسا.

32- وفيما يتصل بالفقرة 3 من المادة 55، المتعلقة بمحتوى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، تشمل الممارسات الجيدة مرونة قانون ماليزيا للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، الذي يسمح للبلد بتلبية أي طلب بالطريقة التي ترغب فيها الدولة الطالبة، وكذلك توفير إرشادات مفصلة واستمارات نموذجية للطلبات بهدف تيسير تقديم المساعدة. وفي المملكة المتحدة، نوه المستعرضون بتعيين مستشارين متخصصين في البلدان ذات الأولوية للمساعدة في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين وأوامر إلقاء القبض الأوروبية أو لتقديم المشورة في مجالات العدالة الجنائية واسترداد الموجودات.

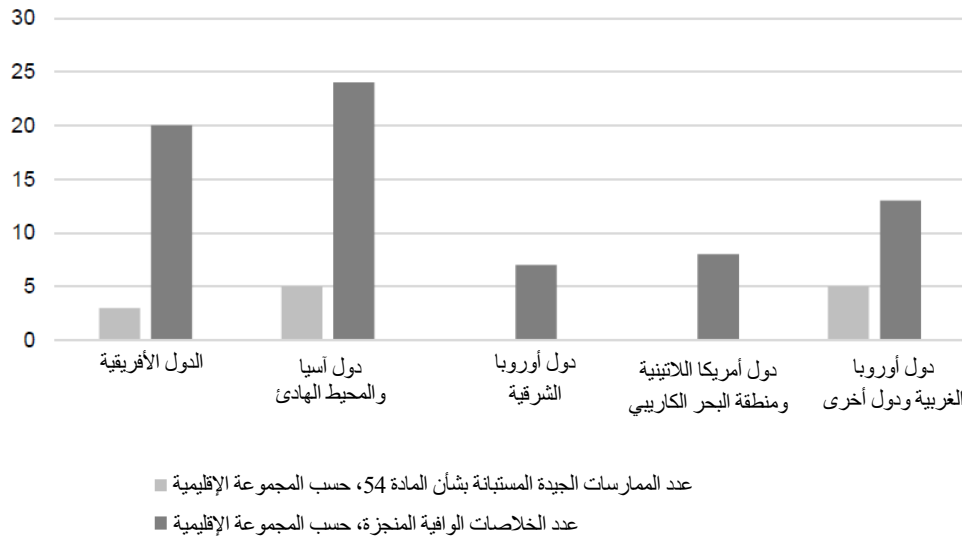
33- وفيما يتصل بالفقرة 6 من المادة 55، المتعلقة باعتبار الاتفاقية أساسا للمساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات، لاحظ المستعرضون أن ليختنشتاين وموزمبيق استخدمتا الاتفاقية في الماضي كأساس للموافقة على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وفي ناورو، أبرز المستعرضون أن التعاون في مجال المصادرة غير مشروط بوجود معاهدة.

34- وفيما يتصل بالفقرة 8 من المادة 55، المتعلقة بالتشاور مع الدول الطالبة قبل رفع التدابير المؤقتة، أثنى المستعرضون على ماليزيا لتشاورها المستمر مع الدول الطالبة وحرصها على عدم رفض الطلبات، بل إغلاق القضايا بصفة مؤقتة إلى حين تلقي معلومات أو أدلة إضافية من الدول الطالبة. وفي المملكة العربية السعودية، لاحظ المستعرضون تقديم المساعدة بصفة غير رسمية مع استعراض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها رسمياً، والحرص على التشاور مع الدول الطالبة قبل رفض الطلبات أو تأجيلها، كعرف متبع.

ولوحظت إحدى الممارسات الجيدة بشأن الفقرة 9 من المادة 55، المتعلقة بحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية، حيث أبرز المستعرضون أن مصالح هذه الأطراف محمية صراحة بموجب التشريعات في جنوب السودان.

الشكل الخامس عشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 55، حسب المجموعة الإقليمية



جيم - إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

36- قُدِّم ما مجموعه 158 توصية إلى 60 دولة بشأن المادة 57 من الاتفاقية، المتعلقة بإرجاع الموجودات والتصرف فيها. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعة الإقليمية في الجدول 7 والشكل السادس عشر أدناه. ويقدم الشكل السابع عشر لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 57.

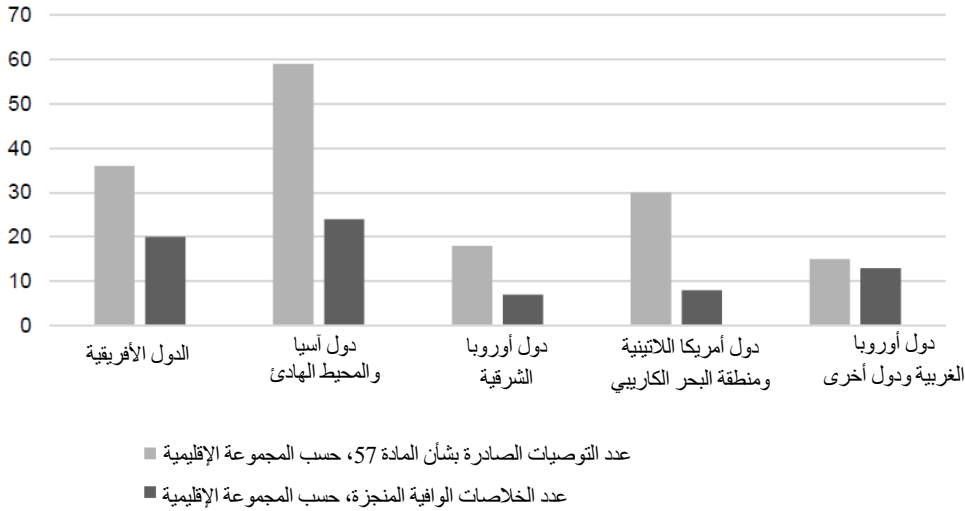
الجدول 7

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 57 من الاتفاقية، حسب المجموعة الإقليمية

النسبة المئوية للدول التي تلقت توصيات في كل مجموعة	إجمالي عدد التوصيات المتلقاة	عدد الدول التي تلقت توصيات		عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها
		عدد الدول التي تلقت توصيات	عدد الدول التي أنجزت استعراضاتها	
75	36	15	20	الدول الأفريقية
92	59	22	24	دول آسيا والمحيط الهادئ
100	18	7	7	دول أوروبا الشرقية
100	30	8	8	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
62	15	8	13	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

الشكل السادس عشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 57 من الاتفاقية،
حسب المجموعة الإقليمية



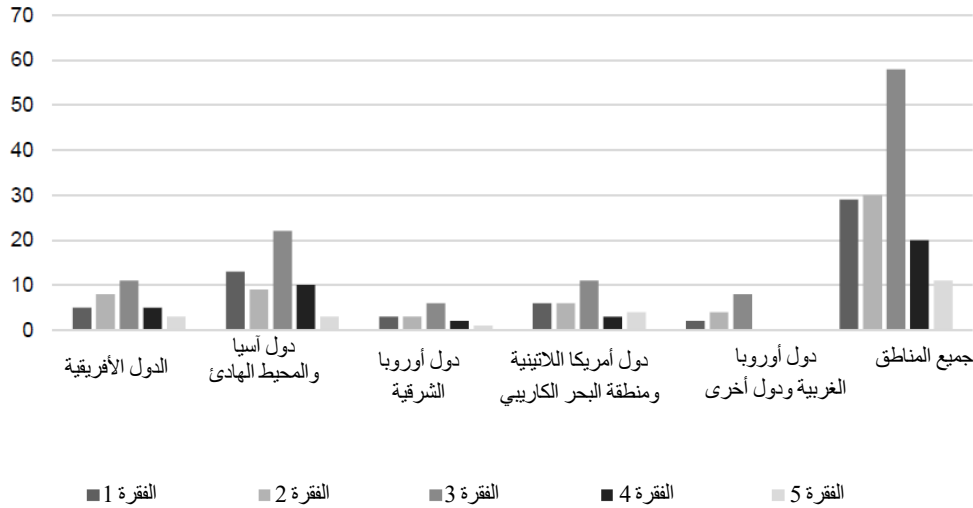
37- وكما لوحظ في التقرير المواضيعي عن تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/IRG/2023/9)، استبان المستعرضون ثغرات في التنفيذ في غالبية (83 في المائة) الدول الـ 72 التي جرى استعراضها في إطار الدورة الثانية. وتلقت جميع دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توصيات بشأن المادة 57، تليها 22 دولة من دول آسيا والمحيط الهادئ البالغ عددها 24، و15 دولة من الدول الأفريقية البالغ عددها 20، و8 دول من دول أوروبا الغربية ودول أخرى البالغ عددها 13.

38- وأشارت تقريبا جميع التوصيات، التي قُدمت إلى دول أوروبا الغربية ودول أخرى، إلى اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان التصرف في الموجودات المصادرة وفقا للاتفاقية. والتوصية الوحيدة في تلك المجموعة، التي لا تتصل بضمان وجود تشريعات تتيح إرجاع الموجودات والتصرف فيها، تتعلق بإنشاء منصة إلكترونية مركزية لتعزيز إدارة الموجودات المصادرة وإرجاعها.

39- وعلى النقيض من ذلك، فإن التوصيات المتعلقة بالمجموعات الإقليمية الأخرى، وإن أشار معظمها أيضا إلى اعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان التصرف في الموجودات المصادرة وفقا للاتفاقية، تضمنت أيضا توصيات تتناول مسائل متنوعة مثل إنشاء وحدات أو كيانات لإدارة الموجودات ووضع أدلة إرشادية لاسترداد الموجودات. ومما يجدر بالذكر على الأخص أن 19 دولة طرفا، منها 11 دولة من دول آسيا والمحيط الهادئ، و5 دول أفريقية، و3 دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد تلقت توصيات بشأن وضع لوائح تحدد النفقات المعقولة تماشيا مع الفقرة 4 من المادة 57.

الشكل السابع عشر

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من المادة 57، حسب المجموعة الإقليمية وإجمالاً



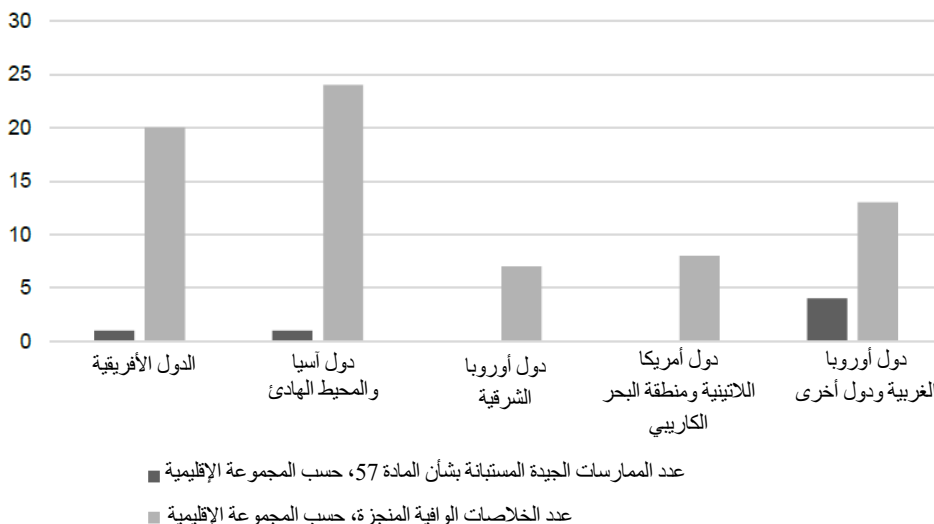
الممارسات الجيدة بشأن المادة 57

40- استبينت ممارسات جيدة في دولتين من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وإحدى الدول الأفريقية، وإحدى دول آسيا والمحيط الهادئ. ولاحظ المستعرضون أن التشريعات في النرويج تعترف بوضوح بمبدأ إرجاع الموجودات وفقاً للاتفاقية، وقد قُدمت أمثلة على حالات ناجحة لإعادة موجودات خلال الاستعراض. وفي ألمانيا، سلط المستعرضون الضوء على إمكانية دفع تعويضات من الأموال العمومية إذا تبين أن إنفاذ الحق في الملكية لن يفي بمطالبات المتضررين. وفي إسواتيني، أشادوا بإنشاء حساب الأموال المصادرة وصندوق استرداد الموجودات الإجرامية لتحقيق جملة أغراض، منها التمكن من تعويض ضحايا الجريمة. وأخيراً، لاحظ المستعرضون أن إنفاذ أحكام قانون المساعدة القانونية المتبادلة في ماليزيا أدى إلى إرجاع عائدات الممتلكات إلى الأطراف الثالثة الحسنة النية وفقاً للفقرة 2 من المادة 57.

الشكل الثامن عشر

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة بشأن المادة 57 من الاتفاقية،

حسب المجموعة الإقليمية



دال - نظرة استشرافية

41- يعرض هذا التقرير تحليلاً لـ 72 خلاصة وافية منجزة ويعكس المعلومات الأكثر تفصيلاً التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية المتاحة للاطلاع العام. ومع توافر مزيد من البيانات من الاستعراضات القطرية المنجزة، سوف تُعرض اتجاهات وتحليلات إقليمية أشمل في الملاحق الإقليمية المقبلة، وسوف تُستخدم تلك الاتجاهات والتحليلات في إبقاء فريق استعراض التنفيذ على علم بما يُستبان في سياق الاستعراضات من تجارب ناجحة وتحديات.
